في مقابلة ما استوفاه من
ربح وايه المبيع ومعنى دخول
ذلك يضمنه للثمن ع

او ابق لو قوعة وتجبره بقدر الجملة ثم يقول بما قام
على ورنح كذا كما يفيده قوله الاتي وليعلما
ثمنه او ما قام به ومرحوم الاكتفا بعلمه قبل
القبول فقياسه صحة بيعك بعتك بما قام عليه
به وهو كذلك فان قلت اذا اشترط انه لابد
من تعيين ما قام عليه به فما فايدة قولهم مع ذلك
يدخل كذا الاكذا قلت فايدته لو اخبر بانه
قام عليه بعشرة ثم تبين انها في مقابلة ما لا يدخل
وحدها وما يدخل حطت الزيادة ورنحها
كما ياتي هذا ان لم ينص على دخول ما لا يدخل والا
كبعتك بما قام علي وهو كذا وما انفقته عليه وهو
كذا جاز قطعا بل ضم للثمن اولما قام به اجنبيا عن
العقد بالكلية ثم باعه مرابحة او محاطة كانشترية
بمايه وقد بعتكه بمايتين ورنحه يازده صح وكانه
باعه بمايتين وعشرين ولو قصر بنفسه او كال
او حمل او طيف او صبغ او جعله بحمل يستحق منفعته
او تطوع به شخص لم تدخل اجرته مع الثمن
في قوله بما قام على لا ما عمله ومحله وما تطوع به غيره
لم يقم عليه وطريقه ان يقول لي او للمتبرع علي
بحمل او محل اجرته كذا او تضمنت للثمن وليعلما
المتبايعان وجوبا في ثمنه اي المبيع قدرا وصفة

في

في بعته بما اشتريته او بما قام بك بما قام على
فلو جهله احدهما بطل البيع على الصحيح وخرج
بقدرا وصفة المعاينة فلا يكفي هنا مشاهدة
دراهم مثلا معينة غير معلومة الوزن وان كفت
في نحو البيع صفقتها والجارة في عدم نافي البيع
مرابحة مع الجهل بقدرها او صفتها وليصدق
البايع مرابحة او محاطة وجوبا في كل ما يختلف
الغرض به لان كتمه حينئذ غش وخديعة نحو
قدر الثمن الذي استقر عليه العقد او قام
به المبيع عليه عند الاخبار وصفته ان تفاوت والاجل
ظاهرهم انه لابد من ذكر قدره كاصله والثاني
واضح والاول اطلق اشتراطه الاذرعي وقيده
الزركشي بما اذا زاد على المتعارف اي او لم يكن
هناك متعارف واعتقده او اعتقده او تعدد المتعارف
ولا اغلب فيما يظهر وذلك لان بيع المرابحة مبني
على الامانة احوط لاعتماد المشتري نظر البايع
ورضاه لنفعه بما رضيه البايع مع زيادة احوط
ولو واطا صاحبه واشترى منه بعشرين ما
اشتراه بعشرة ثم اعاده بعشرين ليخبر بها كره
وقيل يحرم واختار السبكي لانه غش ولا يتخير
المشتري لكن قوى المص تخييره واعترض